طاعة الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي

Obedience to the ruler in Islamic political thought

حنان منصوري

مخبر مناهج البحث في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر ٠١ بن يوسف بن خدة، الجزائر

ha.mansouri@univ-alger.dz

معلومات البحث

تاريخ الاستلام:28-05-2021

تاريخ القبول:10-06-2021

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

يقوم هذا البحث بالدراسة التحليلية لإشكالية طاعة الحاكم في الإسلام ، ذلك أن هذا الموضوع يشكل بؤرة الفكر السياسي ورحاه التي يدور حولها، وذلك بالاعتماد على الدراسة التاريخية والشرعية لهذا المبدأ الأساسي في الحكم والسياسة ، إذ نحاول أن نبين إن كانت هذه الطاعة مطلقة أم أنها تابعة بالأساس لحكم الشريعة ، وإن هي كانت خاضعة لأهواء السلطة الحاكمة أم أنها تعتمد على حكم الدين فهي تدور مع مراد الشرع ومقاصده حتى تصل إلى تحقيق مصلحة الناس. وفي نهايته لابد أن تتشكل صورة واضحة إلى حد بعيد للفكر السياسي الإسلامي وكيفية تشكله وغايته ، وستتضح من خلال ذلك رؤية بينة عن قضية السلطة الحاكمة ومسألة الطاعة وارتباط لك ذلك بالشريعة.

الكلمات المفتاحية: السياسة، السلطة، الحاكم، الطاعة

ABSTRACT

This research conducts an analytical study of the problem of obedience to the ruler in Islam, as this topic constitutes the focus of political thought and its life that revolves around it, by relying on the historical and legal study of this basic principle of governance and politics, as we try to show whether this obedience is absolute or is it dependent in the first place. The rule of Sharia, and whether it is subject to the whims of the ruling authority or is it dependent on the rule of religion, then it revolves with the intention of the Sharia and its purposes until it reaches the interests of the people. And at the end of it, a clear picture of Islamic political thought, how it is formed, and its purpose must be formed at the end of it, and through this, a clear vision of the issue of the ruling authority, the issue of obedience, and your link with Sharia will become clear.

Keywords: politics, authority, ruler, obedence.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1. مقدمة:

لاشك في أن موضوع الحكم والسياسة وعلاقة ذلك بالشرع يعتبر من أكثر المواضيع أهمية وحماسة في الوقت ذاته في الأوساط الفكرية والأكاديمية وحتى في المجالات السياسية في العالم الإسلامي المعاصر. كما أن علاقة الحاكم بالمحكوم هي أحد أسس أي مجتمع إنساني يسعى لتحقيق الاستقرار والتطور والقوة. وقد حازت هذه القضية مكانة مهمة في مضمار السياسة والفكر في مختلف الحضارات القديمة منها والحديثة.

وإذا لاحظنا واقعنا فإننا سنجد العديد من المقاربات والتحليلات التي تتنوع وتختلف بشأن هذه العلاقة التي تكون بين الحاكم والمحكوم ، حيث أنها قدمت شروحا متعددة لهذه العلاقة من خلال طبيعتها وحدودها وتطبيقاتها. ونظرا لهذا الزخم من البحوث فإن الدراسات الجديدة في هذا المجال لابد أن تتسم بالجدية والتأصيل إضافة إلى الدقة في التحليل والاستنتاج ، خاصة في ظل الظروف العامة التي تعيشها المجتمعات العربية، وفي إطار انتشار العديد من الأفكار الهدامة والمواقف المتشددة.

كما لابد من الإشارة إلى أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم لها نسقها الخاص في التجربة الإسلامية ، انطلاقا من ارتباطها بمفهوم التشريع وارتباطها بالوحي، وهو ما يمثل إشكالية وضعها في إطار منهجي ومعرفي يربطها بالعلاقة بين الخالق والمخلوق في نطاق الاستخلاف وإعمار الأرض.

وعليه فإن فهم هذه المسألة ينبغي أن يؤسس على فهم متكامل وتحليل عميق وشامل لمركزية الدين (الوحي) وارتباطه بالحكم والسياسة في إطار عام هو تحقيق المصلحة والمنفعة العامة، خاصة في المجتمع الإسلامي الذي نلاحظ فيه تزايد الاندماج بين الموضوعين —الدين والسياسة– ومحاولة استغلال ذلك من أجل تبرير العديد من الأفعال وتفسير الكثير من الأحداث.

وانطلاقا من الواقع الفكري والاجتماعي الذي فرضته الأوضاع العامة للمجتمعات العربية الإسلامية من خلال ثورات الربيع العربي من الاهتمام الكبير بالفكر السياسي، واعتمادا على انتشار عدد من المفاهيم كالخروج المسلح على الحاكم أو الثورة عليه وغيرها، إضافة إلى العديد من مفاهيم الحداثة وما بعدها، والتي تحاول أن تجد للعلمانية طريقا نحو هذه المجتمعات التي لم يفلح فيها مشروع الدولة الإسلامية أو بعث الخلافة، فإنه من اللائق الاهتمام بتأصيل فكرة طاعة الحاكم وفق مفهومها الصحيح ومدلولاتها الحقيقية بعيدا عن الاستغلال العشوائي للنصوص أو التهميش التام لها وتجاهلها ، وذلك في إطار البحث عن أجوبة للإشكاليات الأساسية: ما المقصود بالحاكم؟ وكيف نظرت إليه الشريعة الإسلامية؟ وهل هناك أي تداخل بين مفهوم الخليفة الديني ومفهومه السياسي؟ وعلى أي أساس تم تنظيم العلاقة بين هذه السلطة العليا السياسية ومحكوميها؟ وإلى أي مدى أخذت النصوص المقدسة حقها من التوظيف أو الاستغلال في واقع الأمة الإسلامية منذ بداية تاريخ الخلافة إلى الآن؟

وتقوم هذه الدراسة بهدف البحث عن قراءة جديدة لمبدأ الطاعة ومعناه في الفكر السياسي الإسلامي عن طريق استقراء الأحاديث النبوية للوصول لرؤية متكاملة لهذا المبدأ. خاصة في ظل بروز العديد من الرؤى التي ترخص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقتل والاعتداءات التي تمارسها السلطة باعتبار أن الخروج عن طاعتها ممنوع ولابد من قمعه، أو حتى تلك المقاربات التي ترى أن طاعة الحاكم غير موجودة في الفكر السياسي الإسلامي ولا أساس لارتباطها بالدين ومفهومه .

ونعتمد في هذا التحليل على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، نظرا لحاجة الموضوع إلى هذه المناهج بسبب جذوره التاريخية التي تحتاج منا تتبعا كرونولوجيا دقيقا للأحداث من أجل فهم فكرة الطاعة وتطورها، إضافة إلى ضرورة تحليل الأحداث وتقدي الملاحظات والاستنتاجات بشأنها.

2. أهمية وجود السلطة ودلالة الأحاديث النبوية

سنعمل هنا على بيان أهمية وضرورة وجود سلطة سياسية عامة تنظم أمور المجتمع، وذلك من زاوية تاريخية شاملة ، ثم التوجه إلى الأحاديث النبوية الواردة في موضوع تنظيم العلاقة بين هذه السلطة والشعب، حيث أننا سنعمد إلى تحليلها وتقديم دلالاتها في ظل الظروف التي كان يعيشها العالم الإسلامي وخاصة فترة تدوين الحديث التي شهدت تناحرا فعليا كبيرا بين مختلف القوى والرؤى الإسلامية حتى وصل الأمر إلى الاضطهاد.

1.2 اتفاق البشرية على ضرورة وجود سلطة حاكمة:

تقوم الدراسات الفلسفية المختلفة على محاولة فهم الحياة بل تتعدى ذلك للسعي نحو تنظيمها، وفي السياق ذاته نجد ان السياسة وأمور الحكم والسلطة قد أخذت حيزا هاما لا يمكن تجاهله وسط البحوث الفلسفية الإنسانية على مدى الزمان.

فيعتقد أرسطو "أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته" (أرسطو، ٢٠٠٨، ص٩٦)، وعلى الجانب المقابل نجد أن توماس هوبز يذهب إلى "أن الإنسان لا هو حيوان سياسي بفطرته ولا هو يميل بطبعه إلى الجماعات المنظمة ، ولكن التربية بمعناها الواسع هي التي تشكل شخصيته بحيث تصبح صالحة للحياة في المجتمع السياسي" (إمام، ١٩٨٥، ص٣٢٦). وهذا القول على ما فيه من الاضطراب وعدم الوضوح، واجتناب التأكيد على رأي واحد لا يجانب كثيرا مسالة الإنسان الاجتماعي.

كما ان هذا النزوع نحو جعل الإنسان مرتبطا بمجتمعه ليس حبيس الثقافة الغربية سواء القديمة منها أوالحديثة، وإنما هو أمر مشترك وعام يلاحظ توجه عدد من الباحثين العرب والمسلمين أيضا إليه، فهذا ما ذهب إليه الجاحظ (٢٥٥هـ) بصفته واحدا من أهم وجوه المعتزلة (الجاحظ، ٢٠٠٢، ص٩٩) ، و ابن سينا (٤٣٨) بكونه فيلسوفا عظيما ترك آثارا هامة في الفكر الإسلامي (ابن سينا، د ت، ص٦٠-٦١) وابن خلدون (٨٠٨)رائد علم الاجتماع الحديث بنظرياته الاجتماعية الفذة (ابن خلدون،٢٠٠٦، ص٦٩-٧١).

ومن المعروف أن الحياة الاجتماعية بحاجة إلى تنظيم وقواعد من أجل تحقيق منفعة الناس وحمايتهم من التناحر والاقتتال قلت الأسباب أم كثرت، ولاشك أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن تحقيق هذا النظام وسن القوانين من أجل ضمان حقوق الناس وحمايتهم من الظلم، والسلطة كما يراها العلماء هي "التي تقوم بإدارة الجماعة وتسيير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شؤونها" (ابن خلدون، ٢٠٠٦، ص٧١) . ومن هذا الواقع الذي تحتمه الحياة الاجتماعية فإنه ينشأ "ما يعرف بالتمايز السياسي ، حيث ينقسم المجتمع إلى فئتين: فئة حاكمة تتولى السلطة السياسية وتصدر القرارات، وفئة محكومة ما عليها إلا الطاعة والتنفيذ" (إبراهيم، ١٩٨٣، ص٤). وانطلاقا من هذا القول يتبين لنا ان الحياة الاجتماعية لا يمكن ان تستمر إلا بوجود النظام، وهذا النظام لا يستقيم إلى بوجود سلطة تصدر القرارات وتقوم على تطبيق القوانين، في مقابل رعية أو شعب يقوم بتنفيذ القرارت والتزام القانون . وهذه الفكرة بدورها تساهم في صناعة أهمية الدولة، حيث أن هذه الأهمية تبرز في تثبيت الاستقرار الداخلي وصد الاعتداءات الخارجية. وفي هذا الشأن يقول توماس هوبز: "أن حياة الفوضى يسيطر عليها الخوف الدائم ، حيث يخشى الناس خطر الموت العنيف أو العنف العلني الدائم، لذا كان لابد لهم من الانتقال من حالة الاضطراب والفوضى إلى التنظيم السياسي ، والتمسك بالنظام الذي يضمن لهم الأمن والاستقرار" (إمام، ١٩٨٥، ص٣٢٨ وماكينز، ١٩٨٤، ص٨٤). أي أن تشكل السلطة السياسية مرتبط بتشكل الدولة، ووجود الدولة بدوره يخضع لحاجة الناس إليها ، حيث أنها تحقق لهم المصلحة ، وهي الابتعاد عن الفوضى والعيش في الأمن والاستقرار.

وفي السياق ذاته ركز الإسلام على ضرورة وجود السلطة ، وبين القرآن أن هذه السلطة لابد أن تعتمد على مبدأ الشورى حتى لا تتحول السلطة التي يفترض بها تحقيق الأمن إلى استبداد وظلم وهو ما يؤدي إلى أهم مميزات هذه السلطة في القرآن وهو العدل. وفي مقابل وجوب وجود السلطة والتسليم بأهميتها ، فإنه من المسلمات في علوم السياسة والاجتماع والأديان أن تطالب هذه السلطة بالطاعة، وهو ما يشكل مسألة هامة بشأن نوعية الطاعة وطبيعتها وكيفية توجيهها بما يحقق الأهداف والطموحات العامة للدول والمجتمعات والأفراد على السواء. ولكن ماذا عن طاعة الحاكم المستبد؟ وكيف يكون الرد عندما يتم استغلال نصوص الدين من أجل تسكين الحشود التي تقرر البحث عن حريتها بالخروج عن السلطة؟

2.2 العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال الأحاديث

وردت أحاديث عديدة عن النبي صلى الله عليه وسلم في شأن علاقة المحكومين بولي الأمر، ومن المثير أن هذه الأحاديث لم تترك أي مجال للاجتهاد او التأويل، وقد اختلفت صيغها و أماكن ورودها في كتب الحديث وأبواب تصنيفها، فتارة تأتي هذه الأحاديث بصيغة الجمع "اسمعوا وأطيعوا " (ابن الأثير، ١٩٧٢، ج٠٤،ص٦١). وتارة أخرى بصيغة المفرد "فاسمع وأطع" (ابن الأثير، ١٩٧٢، ج١٠،ص٤٥) و "عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك" (ابن الأثير، ١٩٧٢، ج٠٤، ص٦٦) ، حتى أنها تارة أخرى تأتي بصيغة الغائب "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره" (البيهقي، ج٠٩، ص٤٦٠) ، ونقرأ في عدد من المواضع أن طاعة ولي الأمر أو الأمير من طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أن معصيته تعبر عن تحدي الشرع ورفض طاعة الرسول!

وإذا نظرنا إلى تفسير محمد عمارة لهذا النوع من الأحاديث الذي يجعل طاعة ولي الأمر من طاعة النبي ، فإننا نجده يرى "أن المراد بالأمير في هذه الأحاديث هو أمير الجيش الذي اختاره الرسول ليقود السرية في القتال، فالأمر إذن خاص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالحرب وبطاعة القائد أثناء القتال" (عمارة، ١٩٥٨، ص١١١). وإن كان هذا القول غير عام ولا متفش عند العديد من المفكرين القدماء خاصة ، فإنه يظل احتمالا ممكنا وله أسسه وأدلته ، إضافة إلى ان واقع الحال يؤكد لنا أن تدوين الأحاديث قد تم في نهاية عهد بني أمية وبداية حكم العباسيين ، وكل واحدة من هذه الدولتين كانت تسعى لبسط نفوذها والتأكيد على أحقيتها وضرورة الإخلاص إليها وطاعتها، وبما أن الأمور خلال تلك الفترة قد وصلت حد الاضطهاد فهذا الواقع يجعل من إمكانية دس مثل هذه الأحاديث أمرا واردا جدا. وإذا اعتبرنا رأي محمد عمارة ممكنا ووجيها فإننا نواجه أن عددا من الأحاديث الأخرى قد لا تساير هذا الرأي، فمن هو ولي الأمر المقصود في الأحاديث إذن ؟ ولم تجب طاعته وفيم تجب؟

١-ولي الأمر هو الحاكم أو السلطة ، وقد سميت هذه السلطة في بداية التاريخ الإسلامي بالإمام أو الخليفة ، "ويعود ذلك لأسباب عديدة: فأما تسميته بالإمام فتشبيها بإمام الصلاة في اتباعه و الاقتداء به، ولهذا يقال الإمامة الكبرى، وأما تسميته خليفة فلأنه يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في امته، فيقال خليفة بإطلاق، وخليفة رسول الله" (ابن خلدون، ٢٠٠٦، ص١٣٤-١٣٥)

٢-لابد ان يتصف ولي الأمر بإقامة مقاصد الشريعة ، وذلك بتنفيذ حدود الله وحماية الدولة ، وتحقيق العدل والمساواة بين الأفراد . إلا أننا رغم وجوب هذه الصفات نجد عددا من الخلفاء كخلفاء بني عباس وبني أمية الذين عرف عنهم الجور والتسلط، مع أنهم أقاموا سلطان الدولة.

وفي هذا الإطار تبرز إشكالية طاعة الإمام الجائر، فإذا كانت السلطة الحاكمة مستبدة وظالمة، هل يتصور وجوب الطاعة على الرعية؟ وإذا اردنا أن نعود إلى الأحاديث فإننا نجدها تحض على الطاعة حتى للحاكم الظالم او المستبد، مع ان هذه الدعوة تفتح بابا واسعا لتفشي الظلم وانتشار الضعف والاستكانة، حيث يذكر البيهقي أن "السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه كل مظلوم من عباده فإذا عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر ، وغذا جار كان عليه الإصر وعلى الرعية الصبر" (البيهقي، ج٠٩، ص٤٧٦)، وهذا حديث ضعيف من ناحية طرقه، حتى نسبه البعض إلى كعب الأحبار (الأدلي، ٢٠١٤) ومن المعروف تأثر عدد من الأحاديث بأقوال كعب الأحبار ، مما يدل على ضعف نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم. وهذه مشكلة عظيمة تواجه التاريخ الإسلامي في شقه التراثي من ناحية الأحاديث والمرويات وتدوينها، وتفتح بابا واسعا للبحث في ظروف تدوين هذه الأحاديث ومدى توافقها مع السلطة. وهو ما أشرنا إليه سابقا.

-لابد من اقتران طاعة الحاكم بطاعة الله، وان يكون الأمر في العدل لا في الظلم، ونجد عددا من الدعوات النبوية إلى عدم الخروج عن طاعة الله في أي طاعة كانت، فقال صلى الله عليه وسلم "لا طاعة في معصية الله ، إنما الطاعة في المعروف" (ابن الأثير، ج٠٣، ص٤١٦)، وقال أيضا "لا طاعة لمن لم يطع الله" (ابن حبان، ١٩٩٣، ج١٠، ص٤٢٩-٤٣١ وبن حنبل، ١٩٩٣، ج٣٤، ص٧٩)

وهذه الأحاديث مذكورة في كتب السنة من أجل ضبط مفهوم الطاعة، فلا يعقل ان يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأمر ثم يأمر بنقيضه، إلا إذا كان أحد الأمرين موضحا وضابطا للآخر، او ان يكون احد الحديثين غير صحيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يمكن بحال نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم. ومن غير الممكن أن يكون مفهوم الطاعة مطلقا كما فهمه الكثيرون لأن مسألة الحكم متغيرة وهي واقعية تتغير بتغير الزمان والمكان والحاكم إنسان لا يتصور كماله حتى تكون طاعته مطلقة،و لا يمكن توجيهه أو لومه أو الاعتراض عليه.

٣.٢ .تحليل إشكالية الطاعة المطلقة للسلطة الحاكمة :

اتفق أهل السنة على أن نَصْبَ الخليفة فرض كفاية ، وأن المطالب به هم أهل الحل والعقد في الأمة ، ووافقهم في ذلك المعتزلة والخوارج على أن الإمامة تنعقد ببيعة أهل الحل والعقد . ولكن اضطرب كلام بعض العلماء في أهل الحل والعقد من هم ؟ وهل تشترط مبايعتهم كلهم أم تكفي مبايعة عدد منهم؟ أم لا يشترط العدد أصلا ؟ وكان ينبغي أن تكون تسميتهم بأهل الحل والعقد مانعة من الخلاف فيهم ، إذ المتبادر منه أنهم زعماء الأمة وأولو المكانة وموضع الثقة من سوادها الأعظم ، بحيث تتبعهم في طاعة من يولونه عليها فينتظم به أمرها ، ويكون بمأمن من عصيانها وخروجها عليه .

وحالما تنعقد البيعة لأمام معين فإن أهم ما يجب التذكير به هو طاعة هذا الإمام الحق على كل مسلم ، كما يجب عليهم طاعة من ولاهم أمر البلاد من الولاة السياسيين والقضاة وقواد الجيوش دون غيرهم ، ويجب على هؤلاء الخضوع له فيما يقيد به سلطتهم وفي عزله إياهم إذا عزلهم ، ولكن هل يعني هذا أن تكون الطاعة مطلقة؟ وكيف يمكن فهم جملة الأحاديث التي تحث عليها بشكلها المطلق؟

كتب عدد من المؤلفات في الشؤون السياسية منها ما عالج الحكم السياسي وطرق بنائه، ومنها ما يعد جملة من المواعظ والنصائح الموجهة لولاة الأمر من الحكام والسلاطين. وإذا نظرنا إلى النوع الثاني من المؤلفات كما يرى عدد من العلماء فنجده "قد حدد للحكام والقادة السبل والمسالك التي تعينهم على البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة" (السيد، ٢٠١٢)، وهذا ما يدل على تمكينهم من الحصول على طاعة الناس وانصياعهم.

فالطرطوشي في سراج الملوك يجعل بابا خاصا في موضوع الطاعة ، يجمع فيه مختلف الحكم والعبارات والأقوال التي تأمر بالطاعة الموجهة للسلطان سواء كان عادلا أم جائرا. مع التحذير من العصيان وبيان مساوئه وكونه سببا في هدم الامة . (الطرطوشي، ١٩٩٤، ص٢٤٣-٢٤٥)

ويؤكد الجاحظ في كتابه التاج "أن السعادة العامة تكمن في تبجيل الملوك وتعظيمهم " (الجاحظ، دت، ص٠٢) وقراءة كتب الآداب السلطانية عامة يجعلنا ندرك أنها قد عملت بشكل أو بآخر على تبرير واقع القهر والاستبداد من قبل السلطة الحاكمة، وهو ما يجعل مبدا السلطة والقوة والطاعة حاضرا بقوة كما يرى الجابري. (الجابري، ٢٠٠٠، ص٣٦٦)، والأمر ذاته يؤكد عليه بصيغة أكثر قوة المستشرق توماس آرنولد من كون الخليفة ذا شلطة واسعة الحدود ، ويتمتع بطاعة مطلقة ، وهو ما يتفق مع ويليم موير ودنكان مكدونالد.(arnold,1924, p47and muir, 1915, p600)

أما من السنة فالأحاديث كثيرة في وجوب السمع والطاعة للأئمة في غير معصية نأخذ منها مايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني"

٢- ومنها ما رواه البخاري بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله)) (١٠) . وفي رواية إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال لأبي ذر: "اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة".

٣- ومنها ما رواه البخاري ومسلم والترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "إنها ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها، قالوا: يا رسول الله ! كيف تأمر من أدرك ذلك منا؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم".

٤- ومنها ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "بايعنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول الحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم".. وفي رواية لمسلم: "إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان".

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة الموجبة لطاعة الأئمة ، ولكن هذه الأحاديث قد استعملت في فرض نوع من السلطة الطاغية التي لا يمكن مجاراتها أو التدخل في قراراتها.

وهذا ما يجعلنا ننتقل إلى مسألة الطاعة وعلاقتها بالإمارة وارتباط كل ذلك بالواقع السياسي الإسلامي.

حينما أوجب الله عز وجل على الرعية أن تطيع ولاة الأمور المسلمين لم يجعل هذه الطاعة مطلقة من كل قيد، وذلك لأن الحاكم والمحكوم كلهم عبيد لله عز وجل، واجب عليهم طاعته وامتثال أوامره، لأنه هو الحاكم وحده، فإذا قصرت الرعية في حق من حقوق الله تعالى فعلى الحاكم تقويمها بالترغيب والترهيب حتى تستقيم على الطريق، وكذلك الحاكم إذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة له، وإنما على الأمة نصحه وإرشاده، والسعي بكل وسيلة إلى إرجاعه إلى الحق شريطة ألا يكون هناك مفسدة أعظم من مصلحة تقويمه، وإلا فعلى الرعية الصبر حتى يقضي الله فيه بأمره ويريحهم منه. وهذا الرأي بتفاصيله المختلفة والمتشعبة هو الرأي الذي نجده في كتب السياسة الشرعية الإسلامية، وهو ما نجده يحمل نوعا من الجمود وعدم المرونة والقابلية للتكيف مع متطلبات الزمان والمكان، مما يشير إلى أنه ليس حكما شرعيا ثابتا بل هو رأي اعتمده العلماء وفق شروط معينة وفي إطار ظروف محددة مرت بها الدولة في ذلك الوقت، ولا يغيب عن أحد أنه يحمل نوعا من الخضوع والاستسلام للحكام على ما فيه من ترغيبهم في طاعة الله والالتزام بالعدل.

وقد تمخض عن استغلال أحاديث الطاعة وما ارتبط بها من فكر سياسي يدعو للطاعة المطلقة في حالة العدل والصبر والاستسلام في حالة الجور الكثير من الآراء التي تطورت بتطور المجتمع الإسلامي، فظهرت مسألة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاكمية والشرعية و قضية حكم الله في فكر رشيد رضا وحسن البنا لكي تتطور بشكل لافت ومثير وجرئ عند سيد قطب، إذ تصير هنا هذه الأحاديث نوعا من النزوع نحو إنشاء الدولة وفق منظور إسلامي، تكون فيه طاعة السلطة مرتبطة بإسلامها، وهو ما انجر عنه الكثير من مآسي التكفير من جرائم وتشويه لروح الإسلام. فسيد قطب في هذا الشأن يقول "إن العالم اليوم يعيش في جاهلية من ناحية الأصل الذي تنبثق منه مقومات الحياة وأنظمتها ، هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض ، وعلى أخص خصائصه الألوهية وهي الحاكمية، إنها تستند إلى حاكمية البشر" (قطب، ١٩٨٠، ص١٦٤-١٦٥) وهنا يكون الاعتماد على حاكمية الله من أجل فرض الحكم الإسلامي حتى من دون النظر في شأن هذا الحاكم وأخلاقه وتمييز عدله من جوره، وهو ما يدل على الرغبة والسعي نحو شيء من المثالية ، وهو ما يؤكده ما جاء مرة أخرى على لسان سيد قطب: " نحن نريد الفرد المسلم ، والبيت المسلم، والشعب المسلم، والحكومة المسلمة والدولة التي تقود الدول الإسلامية، وتضم شتات المسلمين وتستعيد مجدهم وترد عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم المسلوبة ،و بلادهم المغصوبة ثم تحمل على الجهاد ولواء الدعوة إلى الله حتى تسعد العالم بتعاليم الإسلام" (قطب، ١٩٦٥، ص٣٠٩-٣١١)

3. الفكر السياسي الإسلامي وقضايا استغلال النصوص :

وردت آية الطاعة لأولياء الأمور في سورة النساء، حيث قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" النساء ٥٩.

وقد تم استعمال هذه الآية في الكثير من المؤلفات من أجل إبراز دور الحكام والدعوة إلى طاعتهم، حتى ان هذه الآية قد استعملت في كثير من المواضع كتبرير لعدد من الأحداث، من أبرزها الدعوة إلى طاعة مطلقة لأولياء الأمور ، وهو ما اصطدم بشكل واسع وقوي مع واقع الدول الإسلامية العربية، حيث انها وقعت بين نارين، الأولى احترامها للنصوص الدينية المقدسة ، والثانية هي واقعها المرير الذي تسعى للثورة عليه والخروج من ظلماته إلى نور الحرية والعدالة. لكن ما مدى فاعلية هذه النصوص على أرض الواقع؟ وكيف يمكن فهمها بالتركيز على معنى أولي الأمر في الآية ، إضافة إلى العمل على إدراك أهمية الزمان والمكان في الآية .

1.3 . أولي الأمر بين فهم التراثيين وفهم الحداثيين:

اختلف مفسروا القرآن الكريم في المراد بأولي الأمر ، حيث أن المشهور من آرائهم خمسة معان:

١-أولي الأمر هم الأمراء: وهذا قول أبي هريرة وابن عباس في إحدى الروايتين ، وزيد بن أسلم وميمون بن مهران والسدي ومقاتل، وفي إحدى الروايتين عن الإمام احمد" (الطبري، ١٤٢٢هـ، ج٠٧، ص١٧٦-١٧٩)، ويتحدث الطبري عن ذلك إذ يقول "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: هم الأمراء والولاة. لصحة الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة" (الطبري، ١٤٢٢، ص١٨٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-أولي الامر هم أهل الفقه والعلم: وهذا الرأي هو ما "قال به ابن عباس في إحدى الروايتين وجابر بن عبد الله والحسن البصري ومجاهد في إحدى الروايتين عنه والضحاك والرواية الثانية للإمام أحمد وهو ما اختاره الإمام مالك" (الطبري، ١٤٢٢هـ، ص١٧٩-١٨٠) وذلك يوافق قوله تعالى "وإذا جاءكم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول إلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم" النساء ٨٣.

٣-أولي الأمر هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهذا رأي الضحاك ومجاهد في رواية عنه" (البغوي، ١٩٨٦، ص٤٤٤)

٤-أولي الأمر هما أبو بكر وعمر: وأضاف عليهما الكلبي عثمان وعلي وبن مسعود.

٥-أولي الأمر هم الأمراء والعلماء: وهذا القول يجمع بين القولين الأول والثاني، يقول في ذلك ابن العربي: "والصحيح عندي أنهم الأمراء والعلماء جميعا، أما الأمراء فلأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم وأما العلماء فلأن سؤالهم واجب متعين على الخلق وجوابهم لازم وامتثال فتواهم واجب" (ابن العربي، ١٩٨٨، ص٤٥٢)

وقد عمل العلماء على دراسة هذه الآراء والترجيح بينها، وهذا الامر ليس مرادنا هنا، ولكننا ذكرنا هذه الآراء من أجل بيان وجود هذه الاختلافات في زاوية النظر إلى الأمور.

وهذه الفكرة التي استغلت من طرف بعض الحكام في مختلف الخلافات الإسلامية، فالمفكر الفرنسي مونتيسكيو(١٦٨٩-١٧٥٥) يرى "أن الدين يخدم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال مساندته لفكرة إطاعة الحاكم واستئصال فكرة الاستقلال وانطلاقا من هذا الفهم، يفضل مونتيسكيو أن يكون وثنيا على أن يكون ملحدا، والعقيدة الدينيئ السيئة أفضل من أن لا تكون هناك عقيدة ، وعليه يقرر أن فائدة الدين للمجتمع إنما تأتي لكون الدين دوغمائي ثابت، وهذه الصفة تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي، وأن فائدة الدين الاجتماعية ليست لواقعيتها بل لاستخدامها" (Separationgreligion and politics : http:// www.metinusta-net/events/religion-politecspoif.)

وهذه النظرة البراغماتية إلى الدين هي التي جعلت من الحداثة في مواجهة مع الفكر الإسلامي على مختلف الأصعدة ، لأنها كانت سببا في انبثاق العلمانية ، ثم العولمة وغيرهما من الأفكار والأيديولوجيات، مما سمح بتشكيل أرضية خصبة للبحث في مفاهيم الإسلام ومدى قابليته للتعايش مع مبادئ الحداثة.

ولكن الذي يغيب عن هذا الفكر الإسلامي المتنور هو أن الإسلام غير الأديان الغربية ، من ناحية الحضور الاجتماعي والسياسي، ذلك أن المجتمعات الغربية قد استطاعت بفعل ثوراتها الانسلاخ من مفاهيم أديانها ، إلا أن الواقع التاريخي والحضور الدائم للإسلام في المجتمعات العربية يجعل من الحداثة غير ذات أهمية ، لأنها وليدة جو مشحون بالحقد على الدين وتنظيماته. ولإن كان التاريخ الإسلامي حاملا بلا شك نوعا من الحمولة تجاه تفعيله على أرض الواقع بما يقيد الفكر ويحده إلا أن هذه الحمولة لا يمكن أن توازي حمولة الأوربيين اتجاه أديانهم ، باعتبارها نوعا من الأفيون المقدس الذي يسعى إلى تنويم الشعوب وتغييب حضورها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه الأفكار هي التي سمحت بإعادة النظر في التراث الإسلامي من وجهة نظر الحداثة من أجل فهم الأحاديث والفقه ومدى ارتباطهما بواقع الأمة في ذلك العصر، هذا إذا وضعنا في الحسبان أن أولى شرارات الاختلاف والحرب قد والاختلاف وجهات وزوايا النظر قد بدأت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بوقت قصير جدا .

2.3 إشكاليات الإسلام السياسي والرؤية السياسية الإسلامية :

وقع مفكروا الإسلام وسط إشكالية تتسم بالتناقض والغموض في الوقت نفسه، حيث أنهم وجدوا أنفسهم راضين متقبلين لواقع الدولة الحديثة ، وهو النموذج الغربي، بينما حافظوا على رغبتهم بفهم الرؤية الإسلامية ومحاولة تطبيقها .

ولعل التاريخ الإسلامي بمختلف مراحله ومقوماته الثقافية والفكرية قد بين بما لا يدع مجالا للشك التضارب العنيف في الأفكار بين العلماء والمفكرين في فهم معنى الدولة الإسلامية وإمكانية قيامها من عدمه وأخلاقها وحدودها وضوابطها، وهو ما خاضت فيه بالقدر نفسه الحداثة وما بعدها باعتبارها تقوم على دراسات وأبحاث ومناهج حديثة.

وابتداء من الإخوان المسلمين وما رافقهم من حركات تقليدية تارة وإصلاحية تارة أخرى فإن عددا كبيرا من العلماء قد صرح بعدم تعارض الدولة المدنية الحديثة مع نموذج الدولة الإسلامية، وفي ذلك تعلن جماعة الإخوان قائلة "الدولة المدنية كتعبير عصري عن الدولة الحديثة ، بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة لا يتعارض مع تطبيق الشريعة الإسلامية ، لأن الإسلام هو المرجعية العليا للأوطان الإسلامية أو هكذا يجب أن يكون الحال. فالدولة الحديثة بما فيها من آليات ونظم وقوانين وأجهزة إذا لم يكن فيها ما يتعارض مع ثوابت الإسلام القطعية ، فلا يوجد ما يمنع من تطويرها والاستفادة من تجارب الأمم المتقدمة كمنتج إنساني عام يجب الإفادة منه لمصلحة تقدمنا وتطورنا" (ويكيبيديا الإخوان المسلمين، ٢٠١٠)

وإذا ما اعتمدنا على السؤال المحوري حول إمكانية بناء الدولة وفق المنظور السياسي الإسلامي فإننا سنصطدم من دون شك بتاريخ الإسلام ثم تطور الحركات التحررية المتعددة التي شكلت نوعا من الرؤى المتباينة لمعاني الإسلام السياسي، وحتى إذا نظرنا إلى الماضي بما في ذلك الخلافة الراشدة والخلافات اللاحقة بعد ذلك على اعتبار أنها نموذج للتطبيق الفكر السياسي الإسلامي فإننا لابد أن نقدم أدلة كافية وبراهين عميقة على أن هذه النماذج تمثل فعلا الفكر السياسي الإسلامي كما جاء في القرآن، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة كهذه فإننا نجد عددا من الأفكار الإسلامية تحوم حول هذه المسألة تحديدا ، وذلك بالعمل على الرجوع إلى ذلك النموذج، هذا رغم "كون الشريعة قد عطلت مؤسسيا في العصر الحديث (بما فيها نظرياتها التفسيرية ومحاكمها وممارساتها الخطابية ونظمها التعليمية ومجمل علم اجتماعها المعرفي) ، فإن كثيرا من كوامنها النفسية والروحية لا يزال حيا، وهو ما يفسر بقاءها في الذاكرة بوصفها مصدرا أخلاقيا."(حلاق، ٢٠١٤، ص٤٨)

وهنا تتشكل عقلية المجتمع العربي الإسلامي من كونه يعيش انفصالا حادا بين هويته الإسلامية وأخلاقه التي يستقي معظم نظمها النظرية من الدين الإسلامي ، وبين واقع دولته التي تعتبر نسخة مشوهة عن الدولة الأوربية ، مما يجعله يعيش أزمة فهم لواقعه ولذاته ولدينه وسياسة دولته أيضا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثمة أمران يحولان دون تحقق أخلاقية السياسة من منظور إسلامي، وفي السياق المعاصر: الأول، عدم التمييز بين القيم وصورها الفقهية المتجلية في أحكام السياسة الشرعية؛ والثاني، غياب مرجعية قيمية واضحة ومبتكرة، قادرة على تأطير الحداثة السياسية تأطيرًا أخلاقيًا سليمًا، ومواكبة الثورة المعاملاتية التي يشهدها الحقل السياسي.

وقد برزت إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي في الفكر السياسي عندما نشر علي عبد الرازق كتابه الإسلام وأصول الحكم، حيث ذهب فيه إلى أن الخلافة ليست من الدين وأنها ليست واجبا شرعيا بل هي من تاريخ المسلمين، وعليه فإنهم ليسوا ملزمين بالتقيد بها وبإمكانهم تعويضها بنظم الحكم وأشكاله التي أنتجتها العقول البشرية وأثبتت التجارب أنها خير أصول الحكم" (علي ،١٩٩٦، ص١١٣)

وتوالت بعد ذلك وهات نظر حداثية مختلفة تفطنت بشكل واسع لمسألة العلاقة بين الدين والسياسة في التاريخ الإسلامي من جهة وفي الإسلام كدين من جهة ثانية، فمحمد شحرور قد اعتبر أن أصول الفقه التقليدي قد استنفذت قدرتها على إنتاج أحكام صالحة لهذا الزمن، وبدلا من نقد التراث بمنظوماته الفقهية كما فعلت مشاريع أركون و الجابري ونصر حامد أبو زيد، فغنه ذهب إلى نقد الأصول الفقهية والعمل على بناء أصول وقواعد جديدة.

واعتمادا على أفكاره النقدية فإنه تطرق إلى مفاهيم عديدة متصلة بالسياسة على شاكلة الدولة والطغيان والسلطة والأمة وغيرها ، واعتبر الدولة التي تتشكل اعتمادا على منهج الدين تؤدي إلى الطغيان، "وهي الدولة التي تتحكم في المستضعفين في الأرض والتي استعار منها مصطلحات دينية من القرآن في توظيف سلطاتها الثلاث" فرعون السلطة السياسية، هامان السلطة الدينية ، وقارون السلطة المالية" (شحرور، ٢٠١٣)

وانطلاقا من مفكرين إسلاميين على شاكلة الأفغاني او محمد عبده ، أو غيرهم من أمثال قاسم أمين والكواكبي ، فإن الأطروحات التي تناولت السياسة والدين وقضايا الحكم والطاعة قد كانت متقاربة من ناحية عمها بالرغم من اختلافات أصحابها أيديوجيا، وهذا التقارب راجع إلى سبب واحد وأساسي وهو النظر إلى الغرب باعتباره مقياسا للحداثة أو للتقدم، وبالنظر إلى دول الغرب على أنها نموذج الدولة.

4. خاتمة:

إن علاقة السياسة بالدين ، واعتمادها على نصوصه من أجل جذب الرأي العام وتوجيهه قد أخذت مجالا واسعا من الأبحاث في العالمين الغربي والإسلامي، ولكنه موضوع أكثر حساسية في المجتمعات الإسلامية نظرا لبنيتها وتنظيماتها ، ومكانة الدين فيها، هذا بالنظر إلى أن الدين المقصود هنا هو الإسلام، فله خصوصياته وتحدياته التي واجهها مع التطور التاريخي ومتغيرات المجتمعات العربية. وقد انبثق عن الاهتمام بعلاقة الدولة بالنص المقدس في الإسلام الاهتمام بإشكالية بعض نصوص السنة التي ورد فيها الأمر بطاعة الحكام والأمراء وعدم الخروج عليهم، وفي هذا الشأن قمنا في بحثنا بدراسة هذه الأحاديث وبيان أثرها في فهوم عدد من مفكري الإسلام وعلماء السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرعية، ورأينا كيف أنها قد ساهمت بشكل كبير في خلق نوع من الحساسية والخوف من مسائل التنظيمات السياسية والقوانين وغيرها.

وخرجنا من هذا البحث بنتائج أهمها:

-أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في مسألة طاعة أولياء الأمور يمكن أن تفهم بعيدا عن الفهم السطحي ، حيث يمكن إدراجها ضمن التاريخ الإسلامي فتكون مجال اجتهاد خاص متعلق بحادثة معينة هي قضايا الحرب.

-استغلال أحاديث الطاعة تم عن طريق توجيه الرأي المجتمعي العام نحو ربط طاعة الحاكم بطاعة النبي ومنه بطاعة الله، وهو ما شكل نوعا من القدسية على مجال السياسة في الإسلام ، مما صعب لاحقا الخروج من هذه الدائرة الشائكة دون المرور بعديد الإشكالات.

-القراءات الحداثية ومشاريع الإصلاح التي مر بها العالم الإسلامي ساهمت بشكل ملحوظ في لفت الانتباه إلى مجال ارتباط السياسة بالدين ومدى فاعلية النصوص الدينية على أرض الواقع.

-الاهتمام بالتاريخ الإسلامي وتراثه جعل استفاقة الشعوب العربية أمرا محتوم الحدوث، نظرا إلى أهمية الجانب السياسي وتأثيره المباشر على مجالات الحياة باختلافها، والنظر إلى أحاديث الطاعة على أنها وحي مشابه للقرآن صالح لكل زمان ومكان وشمولي عالمي يجعلنا نقف في الواجهة أمام تحديات الواقع والحقيقة التاريخية والعالمية .

وفي الأخير نقدم توصيات هامة تتمثل في:

-إن هذا الموضوع لابد أن يدرس من جوانبه الانثروبولوجية والثيولوجية ، مع ربط ذلك بالتاريخ والفلسفة والكثير من علوم الاجتماع والنفس، وذلك بهدف الوصول إلى دراسة دقيقة للأحاديث وتمييز صحيحها عن موضوعها، ثم التمييز بين الأقوال النبوية باعتبارها اجتهادا بشريا محدودا بالزمان والمكان والشروط ، وبين الأقوال النبوية باعتبارها توجيهات ربانية .

-ضرورة إلغاء الحجر الممارس على العقول الإسلامية المفكرة التي تحاول الخروج بنظرية إسلامية سياسية وفق الأوضاع الواقعية الحديثة.

٥. قائمة المراجع:

- أرسطو، طاليس ، تر: أحمد لطفي السيد، ٢٠٠٨، السياسة، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- إمام ،عبد الفتاح إمام، ١٩٨٥، توماس هوبز، بيروت، دار التنوير.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، ٢٠٠٢، رسائل الجاحظ ، بيروت، نشرة علي أبو ملحم، مكتبة الهلال ، ج٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ابن سينا ،الحسين بن عبد الله،د.ت، الإشارات والتنبيهات مع شرح نصير الدين الطوسي، تح: سليمان دنيا، مصر، دار المعارف.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ٢٠٠٦، المقدمة، تونس، نشرة إبراهيم شبوح وإحسان عباس، دار القيروان، ج٠١.
- ناصف، عبد الله إبراهيم،١٩٨٣، السلطة السياسية، ضرورتها وطبيعتها، القاهرة، دار النهضة.
- روبرت، ماكينر، ١٩٨٤، تكوين الدولة، تر: حسن صعب ،بيروت، دار العلم للملايين، بيروت، ط٠٢.
- ابن الأثير، مجد بن المبارك بن محمد،١٩٧٢، جامع الأصول، تح: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، ج٠٤.
- محمد ،عمارة، ١٩٥٨، الإسلام وحقوق الإنسان في الإسلام، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ٨٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- أبو بكر أحمد بن الحسين، البيهقي،٢٠٠٣، الجامع لشعب الإيمان، مكتبة الرشد،مج٠٩،ط٠١.
- محمد، بن حبان،١٩٩٣، صحيح ابن حبان، تح: شعيب الأرناؤوط، دمشق، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٠٢، ١٩٩٣، ج١٠.
- أحمد ،بن حنبل، ١٩٩٣، المسند، نشرة شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ج٣٤.
- السيد: الآداب السلطانية والسياسة الشرعية، الشرق الأوسط، ١٢٠٨٩، ٢٠١٢/٠١/٣.
- الطرطوشي ، محمد بن الوليد،١٩٩٤، سراج الملوك ، تح: محمد فتحي أبو بكر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- الجاحظ ،عمرو بن بحر، د.ت، التاج، تح: أحمد زكي باشا، القاهرة، المطبعة الأميرية.
- الجابري، محمد عابد،٢٠٠٠، العقل السياسي العربي،بيروت، مركز الدراسات للوحدة العربية، ط٠٤.
- سيد ،قطب ، ١٩٨٠،معالم في الطريق، بيروت، دار الشروق.
- سيد، قطب، ١٩٦٥،الإخوان المسلمون تحت راية القرآن ،بيروت، دار الأندلس.
- محمد بن جرير، الطبري، ١٤٢٢م، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، هجر للطباعة ، ط٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحسين بن مسعود ،البغوي، ١٩٨٦، معالم التنزيل، تح: خالد عبد الرحمن العلك ومروان سوار، لبنان، دار المعرفة، ط٠١، ج٠١.
- أبو بكر محمد عبد الله ،ابن العربي، ١٩٨٨، أحكام القرآن، تح: علي محمد البجاوي، لبنان، دار الجيل ،ط٠٣، ج٠١.
- وائل، حلاق، ٢٠١٤، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، تر: عمرو عثمان، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط٠١.
- علي ،عبد الرازق،١٩٩٦، الإسلام وأصول الحكم، تونس، دار الجنوب للنشر.
- محمد، شحرور، ٢٠١٣، الدين والسلطة ، قراءة معاصرة للحاكمية، بيروت ،دار الساقي،.
Tomas arnold the caliphate, oxford : oxford university press, 1924, p47. وقارن بما ورد عند
- *Wlliam muir : the caliphate, edinburgh : john grant, 1915, p600.* و أيضا
- *Duncan b, macdonald : development of muslim theory, juisprudence, and conslituationaltheory, new york, charls scribner's sons , p58*

مواقع الانترنيت:

- ويكيبيديا الإخوان المسلمين، ٢٠١٠، الشريعة والدولة في المفهوم الإسلامي، ٢٠١١/٠٢/٠١م *https://ikhwanwiki.com/index.php?title*
- انظر الدراسة التي قام بها صلاح الدين الأدلبي: ما صحة حديث السلطان ظل الله في الأرض، رابطة العلماء السوريين
http://www.islamsyria.com/portal/consult/schow/787,03/12/2014
- *Separationgreligion and politics : http:// www.metinusta-net/events/religion-politecspoif.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com